الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة:

لكي تقوم النفقات العامة بدورها الإيجابي لا بد أن ترسم السياسة الإنفاقية وفقا لما يترتب عنها من آثار، بمعنى أن السياسة قبل تحديد ما هي النفقات التي ستطبقها الدولة ينبغي تحديد الأهداف واختيار النفقات التي ستحقق هذه الأهداف: أي الآثار، وبدون معرفتنا لمختلف آثار النفقات العامة المحتملة لا يمكننا تحديد أي النفقات ستحقق لنا أهدافنا.

خصائص الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

- في ظل الفكر الكلاسيكي النفقة العامة محايدة لذلك لا يمكننا الحديث عن تحليل وتشريح للآثار الاقتصادية للنفقات العامة إلا في ظل الفكر الحديث: الكينزي والاشتراكي.
- تؤثر النفقات العامة على تصرفات وسلوكات الأفراد والمشروعات أي المستوى الجزئي، وتؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية: الدخل الوطني، المستوى العام للأسعار، العرض الكلي والطلب الكلي... الخ
- لا يمكن أن نقول بأن هناك آثار تخلقها نفقات ولا يمكن أن تظهر مع نفقات عامة أخرى، بل هناك العديد من النفقات العامة تكون لها الآثار نفسها، فلا يمكن القول مثلا بأن الإعانات المباشرة التي يتم منحها للفقراء هي الوحيدة التي تخلق آثارا على إعادة توزيع الدخل، فيمكن لقيام الحكومة بشراء السلع والخدمات أن تحقق هذا الأثر بطريقة غير مباشرة.
- تختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في قوة وشدة الأثر وليس في طبيعة الأثر نفسه، فربما تحديد الأثر المطلوب بدقة يجعلنا نختار نفقة بعينها دون نفقة أخرى.
- النفقات العامة لا تعمل في أو من فراغ، لذلك قد تظهر بعض الآثار الجانبية الغير متوقعة أو قد يضعف أثر مطلوب أو قد يكون أقوى من المنتظر منه، نتيجة التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة والسلوكات التي قد لا تكون متوقعة.
- إضافة إلى تتبع الأثر للنفقات العامة يجب تتبع الأثر حسب المصدر التمويلي للنفقات العامة، وهذا لا يعني تخصيص إيراد معين لنفقة معينة لأن هناك قاعدة في المالية العامة تقضي عدم تخصيص إيراد معين لإنفاق معين.

- **الآثار الاقتصادية للإعانات والمنح النقدية:**

بهذا الصدد يجب التمييز بين الإعانات التي تقدمها الدولة:

1. لأفراد المجتمع:

يمكن تحديد أهم الآثار المتوقعة على كل من:

المعروض من ساعات العمل:

التأثير الذي يرجحه بعض الاقتصاديين لهذه النفقات هو زيادة الكمية المعروضة من العمل، حيث أن المستفيدين من النفقة إما من أفراد الطبقات الفقيرة الذين ستمكنهم النفقة من تحسين مستوى معيشتهم وحالتهم الصحة، أو تحسين مستوى تعليمهم ومهاراتهم، وقدراتهم العضلية والذهنية عموما، مما يؤدي إلى زيادة ما يدفعهم لعرض أكثر من ساعات العمل.

ومع ذلك هناك فريق من الاقتصاديين الذين يؤكدون وجود أثر عكسي: فقد تعمل النفقة التي تقوم الدولة بتقديمها لافراد الطبقات الفقيرة على دد=دفع بعضهم للتخلي عن العمل، أو بطريقة تبدو أكثر إيجابية تقليل عرضهم للعمل، ويطالبون بأجر أعلى عند حجم معين سابق لساعات العمل. وهذا مثل ما تحدثه إعانات البطالة من آثار غير مرغوبة وغير مستحبة.

الاستهلاك والادخار:

عندما يتم تقديم إعانات نقدية لتعويض دخل ضائع فإن الأثر على الاستهلاك والادخار هو المحافظة على المستوى السابق لكل منهما، أما إذا تم تقديم منح وإعانات لفئات ليس لها دخل سابق فإن الأثر المتوقع على الاستهلاك هو الزيادة، أما الادخار فلن يتأثر لأنه أولا الإعانة أساسها أن تكون بقيمة ضئيلة تفي بالحاجات الأساسية وثانيا الإعانات توجه للطبقات الفقيرة وهي فئات ميلها للادخار ضعيف جدا.

وإذا زاد الحجم الكلي للاستهلاك بفعل المنح والإعانات فإن المنتظر هو خلق الدافع للمنتجين لزيادة إنتاجهم، فيقومون بدورهم بزيادة طلبهم على السلع الإنتاجية (أثر المعجل) وعند زيادة حجم الإنتاج سيتوفر لدى فئات جديدة دخول جديدة وإضافية مما يرفع حجم الاستهلاك من جديد(أثر المضاعف)

وكل هذا بافتراض مرونة جهاز الإنتاج، بمعنى أن الذي يعمل على وضع سياسة إنفاقية معينة عليه تحديد هذه الآثار مسبقا ولكن قبل تحديدها وتوقعها عليه أن يعرف هل الجهاز الإنتاجي في بلده مرن أو لا؟

ولنتصور أنه حدث العكس: الزيادة في الإعانات أدت لزيادة الإستهلاك ولكن لم تؤدي لزيادة الإنتاج، ماذا سيحدث؟ سيتعرض حجم الإنتاج لضغط الطلب الكلي فترتفع الأسعار ويحدث التضخم.

فعلى السياسة قبل تحديد ما هي النفقات أن تعلم هل الظروف تسمح لهذه النفقات أن تحدث هذا الأثر أو ذاك؟

إعادة توزيع الدخل:

تعمل هذه النفقات على رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة ومصدرها الأساسي الضرائب وبالتالي فهي تعمل بديهيا على تقليل التفاوت أو بشكل عام إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. كما أن التحليل السابق الذي تؤدي فيه النفقات العامة لزيادة حجم الاستهلاك والإنتاج في حالة مرونة الجهاز الإنتاجي تعمل على زيادة حجم التوظيف وامتصاص البطالة وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل مما يحسن المستوى المعيشي ويقلل الفوارق من جديد بين الطبقات.

التأثير على التوازنات الاقتصادية وحل الأزمات:

بما أن الطبقات الفقيرة ميلها الحدي للاستهلاك أكبر فإن حل مشكلة الكساد يمكن أن تتم من خلال تقديم الإعانات والمنح لهذه الطبقة لتمكينها من امتصاص الفوائض وحل مشكلة الرأسماليين وهذا ما حدث في أزمة كساد 1929.

2. للشركات والمنتجين في القطاع الخاص:

قد تمنح هذه الإعانات لتحقيق العديد من الأهداف: فقد تمنح لتشجيع المنتج على إنتاج سلعة معينة، كما قد تمنح لتشجيعه على زيادة الإنتاج، أو لتخفيض الأسعار أو لسد عجز في الحالات الطارئة.

وأيا كانت طبيعة الإعانة فإنها تعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتجين، مما يخلق لديهم الدافع لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التوظيف ومنح الدخول وخلق آثار متتالية على الاستهلاك والاستثمار.

وبالرغم من ذلك يجب التنبيه إلى أن هناك ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكنها خلق آثار عكسية لهذا الأثر الإيجابي المنشود، بحيث بدلا من زيادة الإنتاج يتم تجميده وخلق ظاهرة التضخم المكبوت.

3. للعالم الخارجي:

تتمثل هذه الإعانات في كافة الهبات التي تمنحها دولة ما لدولة أخرى بعملات قابلة للتحويل: عالمية، وقد تكون في شكل هبة أو قروض ذات أسعار فائدة منخفضة أو قروض ذات آجال طويلة أو تكون الإعانة في السماح للدولة المقترضة تسديد قرضها بعملتها المحلية.

ولا يعتبر من قبيل التجاوز إذا قلنا بأن الدوافع السياسية هي الدوافع الأساسية لتقديم مثل هذه الإعانات، وتتخذ هذه الإعانات عدة أشكال: إعانات مخصصة لبرامج محو الأمية، برامج للتشجير، التشغيل، البحث العلمي...الخ

على ميزان المدفوعات: إن قيام الدولة بتقديم منحة لدولة أخرى فإن هذه المنحة سوف تسجل في ميزان المدفوعات في الجانب المدين: خروج أموال من الداخل إلى الخارج، وبذلك فإن الأثر الأولي هو تخفيض رصيد ميزان المدفوعات إذا كان إيجابيا أو خلق حالة عجز فيه أو زيادة العجز إذا كان موجودا من قبل.

إذا قامت الدولة الممنوحة بإنفاق قيمة المنحة في شراء سلع وخدمات من الدولة المانحة فسيعود رصيد ميزان المدفوعات إلى مستواه السابق بسبب إعادة دخول قيمة المنحة، وإذا تم إنفاق المنحة في دولة أخرى فإن ميزان المدفوعات سيتعرض لانخفاض كما سبق وأوضحنا. وغالبا ما تقوم الدول المانحة بوضع شرط إنفاق المنحة في أسواق الدولة المانحة، وإن كان هذا الشرط يبدو إيجابيا فإنه لا يبدو التسليم بصحة هذا الفرض.

فماذا لو كان الجهاز الإنتاجي في الدولة المانحة غير مرن ماذا سيحدث؟ سيؤدي ذلك لزيادة الطلب عن العرض وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار أي **التضخم**، وتكون الدولة المانحة

قد عاقبت نفسها بهذا الشرط، أما لو كان مستوى التشغيل دون التشغيل الكامل وكان الجهاز الإنتاجي مرنا فسيؤدي تقديم المنحة بهذا الشرط لزيادة الإنتاج، وحتى بعد إنهاء إنفاق المنحة يكون المنتجون والمستهلكون قد تعرفا على أسواق بعضهما البعض ويمكنهما التعامل خارج نطاق المنحة لاحقا.

في دراسات عديدة أكدت أن تقديم هذا المنح المشروطة أدى دائما إلى زيادة المستوى العام للأسعار محل الصفقة بنسبة لا تقل عن 15-20% أي أن المنتجين استغلوا المنحة وضغطوا على الدولة الممنوحة للبيع بأسعار أعلى في السوق العالمي مما يرفع أسعار منتجاتهم وتقل القدرة التنافسية العالمية لمنتجاتهم فيتراجع حجم التصدير وقد يتدهور ميزان المدفوعات الذي أرادت الدولة المانحة تجنبه بوضع هذا الشرط، والنتيجة وكأنها لم تشترطه.

- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على شراء السلع والخدمات:

عند قيام الدولة بشراء السلع والخدمات فهي تخلق آثار ذات اتجاهين:

- **آثار الأموال التي انتقلت من الدولة إلى بائعي السلع والخدمات:** عندما تقوم الدولة بشراء السلع والخدمات من الأفراد والمشروعات فهي تمنحهم قدرة شرائية وتمنحهم وتخلق لديهم الحافز على زيادة إنتاجهم، وإذا تحدثنا عن المشروعات فإن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، وزيادة التوظيف ومنح الأجور، هؤلاء الأجراء الجدد سيستخدمون أجورهم في شراء السلع والخدمات(أثر المضاعف) كما أن زيادة طلب هؤلاء في السوق سوف تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة طلبهم لعناصر الإنتاج(أثر المعجل) وهكذا دواليك

وبالمثل يمكننا تتبع أثر قيام الدولة بشراء الخدمات مثل الأساتذة في المدارس والجامعات والأطباء في المستشفيات....الخ

- **آثار استخدام الدولة لهذه السلع والخدمات:** فإذا قلنا بأن الدولة مثلا قامت بشراء السلع والخدمات لإنشاء الجسور وتعبيد الطرق، أو شراء السلع والخدمات لتحقيق الأمن والعدالة فإنها تتيح الجو العام الآمن والمناسب لاستمرار المعيشة وزيادة مستوى الاستهلاك

والاستثمار، والدولة عندما تقوم بإنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات فهي تعمل على تكوين وتحسين رأس المال البشري اللازم للعمل والاستثمار وبالتالي يسمح للأفراد بالاستهلاك....الخ

- **الآثار الاقتصادية للمنح والإعانات العينية:**

تنقسم هذه النفقات أيضا إلى:

إعانات ممنوحة لأفراد المجتمع: عندما تقوم الدولة بتقديم سلع وخدمات مجانية أو بأسعار مخفضة فإن الأثر الأولي هو أثر قيامها بالشراء ومنحها قدرة شرائية لبائعي السلع والخدمات وهو ما ناقشناه سابقا.

كما أن لهذه النفقات أثرا على مستوى الأفراد اللذين تقدم لهم هذه السلع والخدمات المجانية، فبطريقة مباشرة قد يقومون بتخفيض استهلاكهم السابق، بعد أن قامت الدولة بمنحهم السلع مجانا فلماذا سيشترونها؟ إذن يتم تخفيض الاستهلاك عن المستوى السابق.

من ناحية ثانية يعمل حصول الأفراد على هذه السلع والخدمات والتي عادة ما تكون تموينية على رفع المستوى المعيشي للأسر والطبقات الفقيرة وتحسين أدائهم ورضاهم عن المجتمع وبالتالي تحسين تفاعلهم مع الطبقات الغنية ومع بعضهم البعض، كما تحدث إعادة توزيع الدخول الحقيقية لصالح الطبقات الفقيرة نفس الأثر الإيجابي الفعال.

إعانات ممنوحة للعالم الخارجي: تتشابه آثار هذه الإعانات مع آثار الإعانات النقدية سابقة الذكر ولكنها تختلف عنها في كون الدولة المانحة هي التي تحدد السلعة مباشرة، فقد تكون السلع الممنوحة مثلا تحقق فائض في إنتاجها قد يؤدي إلى انخفاض أسعارها محليا أو حتى عالميا فتقوم الدولة بشراءها من المنتجين وتقديمها كهبة و منحة لدولة أخرى محققة هدفين: المحافظة على استقرار الأسعار وتحفيز المنتجين على الاستمرار في الإنتاج وكذا تحقيق مصالح سياسية مع الدولة الممنوحة.

كما قد تكون الدولة تمر بفترة كساد فتقوم بالسلوك نفسه بشراء السلعة ومنحها لدولة اخرى على سبيل المساعدة.

- **الآثار الاقتصادية لسداد أصول القروض وفوائدها:**

إن تحليل وتتبع آثار القروض العامة قد يشوبه بعض التعقيدات، ذاك أن القروض قد يفهم منها أن الدولة هي المقرض، وقد يفهم منها أنها مقترضة، وكونها مقترضة يعني أننا نتحدث عن الإيرادات وليس النفقات، فهل هذا صحيح؟

لا طبعا، فإذا قامت الدولة بالاقتراض فإنها حتما سوف تقوم بإنفاقه، ومن ثم تظهر آثار الاقتراض على مستوى النفقات حسب طبيعتها، وكذلك عندما يصل أجل سداد القرض وفوائده فسوف تقوم الدولة بالإنفاق على مستوي سداد القرض وخدمة الدين، لذلك بتتبعنا لآثار الدين العام باتجاهيه فنحن لم نبتعد عن دراسة وتتبع آثاره كنفقة عامة.

- **مرحلة الاقتراض:** كما أوضحنا سابقا فإن الآثار الاقتصادية الناتجة عن الاقتراض يتم تصنيفها كآثار للإيرادات وليس النفقات، لذلك لا يمكن تناولها هنا.
- **مرحلة استخدام حصيلة القرض:** عندما تقوم الدولة بالاقتراض فهي بدون شك سوف تسعى لاستعماله في النفقات العامة، مما يولد آثار مختلفة على عدة مستويات ومتغيرات، ولكن هذه الآثار تختلف حسب نوعية النفقة التي استخدم فيها القرض وحسب درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة وقت الإنفاق، وكذلك حسب مصدر القرض فقد يكون قرضا محليا، وقد يكون قرضا خارجيا بالعملة الصعبة.

✓ **الآثار الاقتصادية لاستخدام القرض الداخلي:** إذا تم توجيه هذا القرض لتمويل النفقات الاستثمارية فإن هذا من شأنه زيادة الاستثمارات وزيادة القدرة الإنتاجية، وبالتالي زيادة للتوظيف وزيادة في الإنتاج، وإذا كانت المشاريع المستهدفة في قطاع التعليم والصحة...الخ فهذا سوف يؤدي لتحسن مستوى الخدمات العامة في هذه القطاعات، وبالتالي تحسين مستوى الموارد البشرية المتاحة والتي سوف تعمل بدورها على دعم عجلة النمو عند توظيفها.

أما إذا تم توجيه القرض إلى الانفاق الاستهلاكي فإن الآثار المتوقعة تعتمد على درجة مرونة جهاز الإنتاج كما سبق وأوضحنا، فإذا كان جهاز الإنتاج مرن وأقل من التشغيل الكامل فزيادة حجم النفقات العامة الاستهلاكية سوف يعمل على تحفيز العرض الكلي مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتوظيف....الخ، أما إذا كان جهاز

الإنتاج ضعيف المرونة وعند مستوى تشغيله الكامل في ظل موارده المتاحة فإن زيادة الانفاق الحكومي هنا سوف يعمل على خلق ضغوط تضخمية حتمية.

- ✓ **الآثار الاقتصادية لاستخدام حصيلة القرض الأجنبي:** إذا قامت الدولة بالاقتراض من الخارج فهذا يعني دخول عملة صعبة، وقيام البنك المركزي بإصدار ما يقابلها بالعملة الوطنية لتستطيع الخزينة العامة بإنفاقها سواء انفاق استهلاكي أو استثماري (تتبع نفس الآثار سابقة الذكر)، وهنا يمكننا تتبع كل الآثار الناتجة عن سياسة نقدية توسعية أو إصدار نقدي جديد.

- **مرحلة خدمة واستهلاك القروض العامة:**

عند وصول تاريخ استحقاق القرض تقوم الدولة بتسديد حقوق المقرضين بما فيها أصل القرض والفوائد، وتختلف الآثار المترتبة حسب ما إذا كان القرض داخليا أو خارجيا:

- ✓ **الآثار الاقتصادية الناتجة عن سداد القرض العام الداخلي:** عند قيام الدولة بسداد القرض يجب علينا تتبع أمرين، مصدر الأموال التي استعملتها للسداد، ومصدر القرض نفسه عندما تعود إليه أمواله من جديد وترتفع قدرته الشرائية أو المالية.

فإذا قامت الدولة بزيادة الضرائب مثلا لجمع قيمة القرض وفوائده فهذا يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، تخفيض القدرة الاستثمارية إذا كانت الضرائب مفروضة على المستثمرين، وما ينجر عن هذه الآثار من سلسلة من التغيرات كما سبق وشرحنا.(وقد تعمل الدولة على الاقتراض مجددا لسداد القرض أو زيادة ثمن منتجات الدومين....ألخ)

وإذا تتبعنا المقرضين وقد عادت إليهم أموالهم، فقد تزداد القدرة على التوسع في منح الائتمان إذا كان المقرض بنوك، وقد يزيد الاستهلاك إذا كان المقرض من العائلات متوسطة الدخل، وقد يزيد الاستثمار إذا كان القرض مصدره أصحاب رأس المال...الخ

- ✓ **الآثار الاقتصادية الناتجة عن سداد القرض العام الخارجي:** إن سداد الدين الأجنبي يتطلب توفير العملة الصعبة، لذلك فهو يؤدي إلى تراجع **حقيقي** في مقدار الثروة

الوطنية وليس مجرد إعادة توزيع الدخل كما هو الأمر في القروض الداخلية، إن خروج العملة الصعبة يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات، وإذا كان متوازنا فسوف يحقق عجزا وإذا كان يعرف عجزا أصلا فسوف يؤدي سدادا القرض إلى زيادة حدة العجز، وما ينجر عن كل هذا من آثار على قيمة العملة الوطنية.